الأحزاب السياسية ورأس المال الاجتماعى
بين التكامل والاختلاف
"رؤى نظرية"

إصلاح عبد الناصر *

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور رأس المال الاجتماعى فى تعزيز المناخ المناسب لقيام الأحزاب السياسية بالأدوار المنوطة بها، حيث يعمل رأس المال الاجتماعى على نشر قيم التعاون والتسامح والمشاركة للوصول إلى الأهداف المشتركة لأفراد الحزب السياسى، وقد يكون هناك بعض الأشخاص الذين يتمتعون بالصفات التعاونية والتشاركية ولديهم قيم التسامح والتعاون خارج عمل الأحزاب السياسية إلا أن الأحزاب السياسية هى من تعمل على صقل وإظهار هذه القيم والمعايير بشكل سياسى، وذلك عبر الأنشطة التى تقوم بها الأحزاب السياسية.

مقدمـــة

يعدّ رأس المال الاجتماعى "موردًا اجتماعيًا بنائيًا" ينشأ من العلاقات بين الأفراد ويخدمهم فى تحقيـق غاياتهـم، ويسهل بعض الإجراءات داخل "البنية"، فالأفراد ينخرطون فى التبادلات الاجتماعية، أو العلاقات الاجتماعية، بهدف السيطرة على الأحداث التى تشكل نوعية شبكة العلاقات الاجتماعية الموجودة، فالتبادلات الاجتماعية تلك التى تساهم فى تزويد أعضائها بالموارد اللازمة للنهوض بأهدافهم الخاصة والجماعية(١).

* مدرس مساعد، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الفيوم.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٨.

وتقوم البنى الاجتماعية بشكل عام والسياسية منها بشكل خاص (مثل الأحزاب السياسية) بخلق الموارد التى تسهل عمل الأطراف الفاعلة فيها، وإنتاج موارد ثانوية مفيدة للكيان الذى توجد فيه، أى المجتمع[٢]، ولهذا يرتبط تطوير رأس المال الاجتماعى بنمو هذه المؤسسات الاجتماعية والثقافية المختلفة، تلك التى تتشكل من الكيانات المتنوعة والمختلفة للمجتمع المدنى [٣].

إذن فثمة علاقة وثيقة بين رأس المال الاجتماعى والأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسة تعمل بفعالية بما يوفره لها السياق الاجتماعى والسياسى من بيئة مناسبة، ورأس المال الاجتماعى ينمو ويزدهر داخل الأحزاب السياسة التى يتحقق داخلها الشروط والمواصفات الضرورية بعيدًا عن الظروف والمتغيرات التى قد تؤثر على عملها والعكس بالعكس.

أولا : رأس المال الاجتماعى والديمقراطية

ترجع جذور العلاقة بين رأس المال الاجتماعى والديمقراطية إلى كتابات المفكر الفرنسى "إليكس توكفيل" وذلك فى منتصف تسعينيات القرن الماضى، حيث حاول "توكفيل" أن يتعرف على الأسباب التى جعلت مجتمعًا كالمجتمع الأمريكى يتمتع أفراده بقدر عال من المساواة الفردية، وفى الوقت نفسه يستطيعون ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية بصورة كاملة وبدون تدخل من أى شخص أو بتدخل من الدولة. وقد أكد "توكفيل" أن وجود هذه التنظيمات المدنية هو ما يحقق التوازن بين الفردية المطلقة والمساواة المطلقة، إذ يتعلم المواطن الأمريكى منذ الصغر الانضمام إلى جمعيات مدنية لإنجاز كافة الأغراض وذلك اعترفًا منه بعدم قدرته على تلبيه احتياجاته دون مساعدة الآخرين، واستطاع الأمريكيون أن يكونوا جمعيات لكافة الأغراض المرتبطة بشئون حياتهم سواء الدينية أو الترفيهية أو التجارية، وبالتالى التوازن بين المساواة والفردية[٤]. وقد سعى "بوتنام" لإثبات وتوثيق العلاقة بين رأس المال

الاجتماعى والبناء الديمقراطى، وسار فى هذا الشأن على خطى "توكفيل" من حيث التبشير بدور المنظمات التطوعية فى تحقيق الديمقراطية، ولا يعد "بوتنام" الوحيد الذى تتبع هذا الدرب، إذ يشاركه كثير من الباحثين المعنين بالتطور الديمقراطى فى الدول السلطوية، ويرون أن مفهوم رأس المال الاجتماعى يقدم لهم أداة تحليلية مهمة لتحقيق الديمقراطية(٥).

ومنذ نهاية التسعينيات وحتى الآن احتدم النقاش حول علاقة رأس المال الاجتماعى بالديمقراطية، حيث انطلق هذا الجدل المتنامى من نقطة أساسية هى ربط بعض الدارسين بين مدى ديمقراطية أى مجتمع وأداء التنظيمات الوسيطة التى تقوم بعدة أدوار أهمها مراقبة تصرفات الحكومة، ودعم قيم المشاركة والتعاون والثقة بين أفراد المجتمع، إلى أن وصل الأمر بالبعض إلى اعتبار مجرد وجود مؤسسات المجتمع المدنى دليلاً على تمتع المجتمع برصيد من رأس المال الاجتماعى، الذى يُعتبر بدوره أحد أهم المؤشرات الدالة على ديمقراطية المجتمع، وهى النقطة التى ركز عليها "روبرت بوتنام" عندما أشار إلى أهمية التنظيمات المدنية لفاعلية واستقرار النظم الديمقراطية، حيث يتم التأثير الذى تلعبه هذه التنظيمات على أعضائها من خلال استخدام مجموعة من الآليات وفقًا لمجموعة من المبادئ ، وذلك ضمن سعيها لتحقيق عدد من الأهداف سواء أكانت أهدافًا عامة أم خاصة(٦).

وعلى الجانب الآخر يرى منتقدو بوتنام ومنهم "ميشيل فولى" "وبوت إدوارد" أن المجتمع المدنى فى بعض المجتمعات لم يهتم بتحقيق الديمقراطية داخلها، وأن رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعى الذى استطاعت هذه المؤسسات تكوينه لم يساعدها على تحقيق أهداف المجتمع، بل على العكس أدى إلى عزل من ينتمون إليها عن باقى المجتمع وهو الدور الذى لعبته أشكال

مختلفة من التنظيمات المدنية كان أبرزها تلك التى تقوم على أساس دينى حيث ركزت على ولاءاتهم الضيقة وساهمت فى توسيع الفجوة بينهم وبين المجتمع[٧]. وفى الفترة نفسها وبالتحديد منذ سقوط جدار برلين كان هناك اهتمام غير عادى بقضايا مرتبطة برأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى والثقة والأعراف الاجتماعية بوصفها المسائل الأساسية للديمقراطيات المعاصرة، فالميل للمجتمع المدنى كان شرطًا أساسيًا للانتقال إلى الديمقراطية المستقرة فى أوربا الشرقية فى ذلك الوقت [٨].

يعتمد الربط بين الديمقراطية ورأس المال الاجتماعى على فرضية، مؤداها أن المؤسسات الديمقراطية تستمد حيوتها ودورها كلما كانت هناك روابط قوية واضحة بينهما وبين رأس المال الاجتماعى، أى كلما توافر رصيد كاف من رأس المال الاجتماعى، تحسنت جودة الحياة المدنية، الأمر الذى يؤدى إلى تشكيل المجتمع الديمقراطى[٩]، كما تعد عملية تعزيز الديمقراطية أكثر العناصر التى تدعم رأس المال الاجتماعى بالنسبة للمجتمع المدنى أو القطاعات غير الهادفة للربح على وجه الخصوص، وذلك من خلال محاولته تدعيم نفسه ليكون فى وضع توازن مع الدولة فى إطار الضوابط التى تحكم العلاقة بينها والتى ستمنح الأقلية حق التعبير عن الرأى، وإعطاء الفرصة للمساهمة فى المجال الدائر بشأن السياسة العامة، والعمل على تنمية مفهوم المواطنة، وتمهيد مجال العمل لكل المواطنين[١٠].

وعليه فإن وجود الديمقراطية هو شرط مسبق لتعزيز رأس المال الاجتماعى، فضلاً عن أن رأس المال الاجتماعى هو دليل على وجود الديمقراطية، فرأس المال الاجتماعى هو ما يتيح للأفراد الوقوف كصف واحد للدفاع عن مصالحهم ودعم احتياجات الجماعة، وإذا كانت الديمقراطيـة الليبراليـة هى السيـاق الذى تحاول معظم البلدان النامية سن السياسات

الاقتصادية من خلاله وتحقيق النمو فإن رأس المال الاجتماعى هو أمر بالغ الأهمية لقوة النظام السياسى، فتصبح الديمقراطية أكثر قدرة على مواجهة التحديات التنموية [١١]، وفى السنوات الأخيرة شهدنا تغييرًا جذريًا فى الرأى حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية وكتابات شخصيات مثل "إمارتيا صن" و"جوزيف ستيغت" [١٢].

وفى إطار الحديث عن رأس المال الاجتماعى كعنصر له أهمية كبيرة فى تعزيز الديمقراطية والعكس صحيح، فلا يجب أن نغفل عن أن سائر المؤسسات السياسية القوية وعلى رأسها الأحزاب السياسية هو الضمان الحقيقى لتعزيز الديمقراطية، حيث لا تزال الديمقراطية هى حرية تداول السلطة بين الأحزاب فى ظل انتخابات عامة، وترتبط الأحزاب السياسية فى مرحلة تعزيز الديمقراطية بقوة المؤسسات الحزبية وطبيعة الإطار السياسى الذى تعمل فيه وطبيعة قيادتها وكوادرها[١٣]. فإذا كانت الأحزاب السياسية قد تعرضت لكثير من الانتقادات من قبل كثير من رجال السياسة والفقه الدستورى إلا أن ذلك لم ينتقص من أهميتها كمؤسسات ضرورية لوجود الديمقراطية، ولهذا فكثيرا ما وجدت الأحزاب أيضا من دافع عنها بحماس من رجال الفقه الدستورى والسياسى، وذلك لإدراكهم لأهمية الدور الذى تلعبه فى النظام النيابى الذى يسود اليوم معظم دول العالم، وبدونها فالكلام عن الديمقراطية إنما هو ضرب من الخيال[١٤].

وعليه تلعب الأحزاب السياسية دورًا حاسمًا فى بناء الديمقراطية، حيث إنه من غير الوارد وجود ديمقراطية بدون الأحزاب السياسية على الرغم من أن هناك دولاً غير مؤهلة للديمقراطية ولكن يوجد بها أحزاب سياسية، ومن ثم تعد العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية علاقة جدلية فوجود الأحزاب وتبلورها ارتبط إلى حد كبير بتطور الظاهرة الديمقراطية التى شهدتها بعض

الدول وعلى الأخص الدول العربية فى العصور الأخيرة، وارتبطت بوجود ظروف معينة على مستوى العالم تدعم التحولات الديمقراطية، وفى الوقت نفسه ساهم وجود الأحزاب– كهيئات منظمة تحظى بتأييد شعبى ولها دور مهم فى الحياة السياسية فى تدعيم التحولات الديمقراطية، وأضحت الأحزاب السياسية– إحدى الضمانات العملية والمؤسسية للممارسات الديمقراطية(١٥).

ومن ثم تنبع أهمية الأحزاب السياسية بالنسبة لتأسيس حياة ديمقراطية سليمة كونها هى التى تمارس الأدوار الرئيسة فى النظام السياسى الديمقراطى من تنشئة سياسية للمواطنين، وتدريبهم على كيفية الانخراط فى العمل العام، وكذلك قيامها بتثقفيهم وتعريفهم بحقوقهم ودعم مشاركتهم فى الحياة العامة، وهى المشاركة التى تعد أحد مقومات المجتمع الديمقراطى، يضاف إلى ذلك أن هذه الأحزاب هى فى حد ذاتها ممارسة ديمقراطية(١٦).

ومن الناحية الأخرى يمكن القول إن العملية الديمقراطية عملية شاملة تساهم فيها عدة عوامل وظروف وتمتد آثارها لتشمل كافة أنشطة الحياة فى المجتمع والدولة، وتعد الأحزاب السياسية أحد أهم الوسائل لإحداث التحولات الديمقراطية باعتبارها وسيلة منظمة وفعالة، كما أن الأحزاب بتفاعلها مع الظاهرة الديمقراطية تستفيد من هذه التحولات فى بلورة الظاهرة الحزبية وزيادة مأسستها وتنشيط دورها على صعيد الحياة السياسية والمساهمة فى تطوير وظائفها لخدمة العملية الديمقراطية ومن هنا نصل إلى أن هناك ترابطًا لا انفكاك فيه بين الأحزاب والديمقراطية على صعيد الحياة السياسية(١٧).

ومن ثم فالأحزاب السياسية ورأس المال الاجتماعى مهمان للديمقراطية، فيؤكد بوتنام على أن المشاركة المدنية وبناء الثقة الاجتماعية وتوفير الشبكات لدعم العلاقات الاجتماعية التى يمكن تعبئتها من أجل العمل المدنى ويرى

أهمية الجمعيات التطوعية والمشاركة الاجتماعية كأساس تدريبى من أجل الديمقراطية[١٨].

وفى السياق ذاته تكشف نظريات الديمقراطية والمبادرات السياسية الحديثة عن أن رأس المال الاجتماعى يمكن أن يؤثر على الديمقراطية بطريقتين أولاً : يستطيع رأس المال الاجتماعى أن يساعد على خلق ديمقراطية فى بلد غير ديمقراطى. فضلاً عن دوره فى الحفاظ أو على الديمقراطية القائمة بالفعل، إذ إن وجود صلات قوية تقلل من قدرة الدولة على القمع المباشر للمواطنين وتوفير مساحة لنمو المعارضة المنظمة لنظام غير ديمقراطى، وفى الحالة الثانية هذه الجمعيات تعلم التسامح وتعزز التسوية وتحفز المشاركة السياسية والمساهمة فى إقامة الديمقراطية السليمة[١٩].

ويمكن لرأس المال الاجتماعى أن يسهم فى التحول إلى الديمقراطية، إما عن طريق توفير مساحة لإنشاء ونشر الخطاب النقدى للحكومة القائمة، وإما عن طريق توفير وسيلة معارضة نشطة للنظام. فضلاً عن إثارة المحادثات والمناقشات، تلك المحادثات تعد مصدرا محتملا للآراء التى يمكن أن تختلف عن ايديولوجية الدولة السائدة، بمجرد تشكلها، فبدلاً من أن تبقى معزولة يمكن للأفراد استخدام جماعيتهم وارتباطاتهم بغية تبادل الأفكار، وفى نهاية المطاف تساعد هذه الارتباطات على نشر المعلومات بشأن النظام الاجتماعى ونمو الحركات الاجتماعية المعارضة[٢٠].

ومن ثم تعد الأحزاب السياسية فى هذه الحالة هى الأجدر للقيام بهذا الدور باعتبارها أداة للعمل السياسى المنظم، فضلاً عن سعيها الدائم والدؤوب للاستيلاء على السلطة ونشر أيديولوجيتها الخاصة والمخالفة للنظام الحالى وفى السبيل للقيام بهذا الدور يساعدها رأس المال الاجتماعى فى عملية التعاون داخل وخارج الأحزاب السياسية .

ثانيا : رأس المال الاجتماعى والأحزاب السياسية "الحالة المؤسسية"

يعرف North المؤسسية باعتبارها "ضوابط بشرية لطبيعة العلاقات الإنسانية لقوة تطبيقها فى المجتمع"، وتتكون من ضوابط أو محددات رسمية (قواعد وقوانين ودساتير) وأخرى غير رسمية (تشمل قواعد السلوك والتقاليد والقيم)[٢١] أى أن المؤسسية هى الأسلوب الذى من خلاله يلتقى أعضاء مجتمع ما على قواعد معينة بُغية تحقيق الاستقرار، تمكنهم من مواجهة المشكلات التى تعترضهم فرادى وجماعات وحتى يتسنى للأفراد تحقيق ذلك يجب أن تكون لديهم القدرة على تأمين الموارد اللازمة، والتخطيط، والتعلم من الأخطاء، وتنسيق الجهود، ومواجهة الأخطار المشتركة، والحفاظ على النظام الاجتماعى[٢٢].

وعليه فإن المؤسسية تفرز علاقات وارتباطات بين أفراد المجتمع من خلال تنظيم رسمى وغير رسمى ، ورأس المال الاجتماعى هو أحد أشكال هذه العلاقات والارتباطات التى تلعب دورًا حاسمًا فى تسهيل عملية التنمية داخل المجتمع بوجه عام وداخل مؤسساته السياسية بشكل خاص[٢٣] وبذلك يمثل رأس المال الاجتماعى الطريق للوصول بالفرد والجماعة لشبكة من العلاقات الاجتماعية والمؤسسية المتفق عليها والمعترف بها مجتمعيًا[٢٤]. وهذا ما يؤكد عليه "بورديو" باعتباره مجموع الموارد الفعلية أو الافتراضية التى تعود بالنفع على الفرد أو الجماعة من خلال قضية امتلاك شبكة دائمة من علاقات أكثر مؤسسية من المعارف والاعتراف المتبادل حيث يشدد هذا التعريف على أن رأس المال الاجتماعى ينتج عن طريق ممارسات الربط الشبكى، ويجب أن تكون هذا الشبكات فاعلة بحيث يمكن الربط و"التجسير" للوصول إلى الموارد التى لا يمكن الوصول إليها بخلاف ذلك[٢٥].

وبناءً على ما سبق يمثل رأس المال الاجتماعى أحد جوانب أو مجالات العمل السياسى، ولكنه يتخذ شكلاً اجتماعيًا، باعتباره يتصل بالجوانب التى تمكن الأفراد من التواصل والعمل الجمعى لتحقيق الأهداف المشتركة[٢٦].

يتضح مما سبق أن رأس المال الاجتماعى، يتشكل من جانبين أساسيين هما:

المؤسسية والعلاقات التنظيمية بما تشمله من القيم، والاتجاهات، والمشاعر التى تظهر فى العلاقات بين الأفراد، ويعد الفصل بينهما صعبًا فى كثير من الأحيان خاصة إذا أخدنا فى الاعتبار أن فكرة "الموضوعية المؤسسية" المطلقة غير قائمة، وأن هناك مساحة تتزايد أو تقصر– من تأثير العلاقات الإنسانية فى بنية المؤسسات الحديثة – وإذا كانت الطبيعة الخاصة المزدوجة لمفهوم رأس المال الاجتماعى تطرح إشكاليات نظرية عديدة فإنها – فى المقابل– توفر إمكانية لتطوير المجتمعات التقليدية التى يزداد فيها تأثير المكون الشخصى فى القرارات السياسية والإدارة، وعليه فرأس المال الاجتماعى المؤسسى Institutional يمثل الأدوار المنظمة التى يقوم بها الأفراد فى سياق كيان مؤسسى[٢٧].

وبناء عليه فمن المفيد للمؤسسة أو المنظومة أن تحقق القيم المؤسسية ذات الطبيعية الغائية التى ترتبط بأهداف العمل، وهذا ما أكدت عليه أدبيات "بورديو"و"كولمان" وغيرهما باعتبار أن رأس المال الاجتماعى"غائى" و"وظيفى" يرتبط أكثر فأكثر بتحقيق غاية محددة هى "تسهيل حصول الأعضاء فى كيان مؤسسى على منافع معينة[٢٨] حيث إن الأفراد يطورون هذه المنظومة الرشيدة عبر سعيهم الفردى، لتعظيم منافعهم، وذلك لبناء "تنظيم اجتماعى للثقة" يتحول على أثره الفعل العقلانى الفردى إلى فعل جمعى ونسقى، يقوم على التواصل والترابط الجمعى[٢٩] ومن الجدير بالذكر أنه حينما يتم التعرف على العلاقة بين

نوعية المؤسسة والقيم داخلها، قد يساعد ذلك على إيجاد نوع من الهندسة المؤسسية، بُغية إنتاج قيم بعينها يحتاج إليها المجتمع. ففى الأشكال غير الرسمية يختلف مسار إنتاج رأس المال الاجتماعى، عما إذا كان فى حالة روابط مؤسسية تشهد أشكالاً من العلاقات الرسمية[٣٠].

هذا ويتصف البناء المؤسسى لأى منظمة بأربعة محاور رئيسية هى[٣١]:

- **العمليات:** فهو ليس عملية جامدة، إنما هو متنامى ويؤثر على كل مناحى المنظمة ويتضمن قدرة للتعلم والتأقلم والتعبير.
- **القدرات التنظيمية:** حيث يتضمن بالإضافة للموارد البشرية أيضًا الهيكل التنظيمى والأنظمة، كل هذه الأبعاد تحتاج إلى أن تقوى بشكل متناغم.
- **الأثر:** فليس هدفًا فى حد ذاته وإنما هو وسيلة لحل المشكلات لتطوير القدرات بما ينعكس إيجابيًا على تحسين أحوال أفراد المجتمع.
- **المدى الطويل:** فالهدف بعيد المدى لعمليات البناء المؤسسى وهو إيجاد منظمات قادرة على أن تدبر نفسها ذاتيًا وتستطيع أن تستمر فى تقديم الخدمات للفئات المستهدفة عبر الزمن.

وهناك أيضًا خمس عمليات رئيسية للبناء المؤسسى لقياس مدى كفاءتها وتأثير رأس المال الاجتماعى عليها وهذه العمليات هى[٣٢]:

١- الإدارة الاستراتيجية للمنظمة بما تشمل عليه من رؤية ورسالة للسياسة العامة للمنظمة.

٢- الإدارة التنظيمية وتتصل بكل ما يخص أنظمة إدارة العمل على مستوى الوحدات الداخلية للمنظمة.

٣- إدارة البرامج بشكل يتفق مع استراتيجية المنظمة.

٤- إدارة الموارد بكافة أنواعها بما يعكس الاعتماد على القدرات الذاتية للمؤسسة.

٥- إدارة العلاقات والتشبيك مع الأطراف الفاعلة.

وفى السياق ذاته من المهم أن نشير إلى مفهوم الأداء التنظيمى باعتباره ذات أهمية كبيرة للبناء المؤسسى للمنظمة، حيث يشير إلى "مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد"، أو بمعنى أخر هو انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها، فضلا عن كونه انعكاسًا للإنتاجية من أعضاء المؤسسة تقاس من حيث النمو والتطوير والتوسع فى المنظمة(٣٣).

ولذلك فهناك عدة مؤشرات لقياس أداء المنظمة، وتختلف هذه المؤشرات بتنوع الأهداف وتعدد المجالات التى تسعى المنظمة إلى قياس أدائها، ولكثرة هذه المقاييس فقد تم اختيار عددًا منها لكونها أكثر شمولية وأهمية فى أداء المنظمة ويمكن معرفة نتائجها المتمثلة فى الآتى(٣٤).

١- **الفاعلية** Effectiveness

أى الدرجة التى تحقق فيها المنظمة أهدافها، وهى مركب من الاستراتيجية، والتصميم لتطوير رأس المال البشرى، وتؤدى الفاعلية دورًا مهمًا فى تعجيل التطور، والفاعلية التنظيمية ما هى إلا معيارًا للاستثمار يقود المنظمة إلى تحقيق الأداء الأفضل، واستخدام الموارد النادرة فى ظل بيئة سريعة الحركة .

٢- **الكفاءة** Efficiency

وتعنى قدرة المنظمة على تحقيق النتائج اللازمة مع إنفاق الحد الأدنى من الطاقة والوقت والمال والأفراد والموارد الأخرى، وللكفاءة التنظيمية جوانب داخلية وجوانب خارجية، فتتمثل الكفاءة الداخلية فى الطاقة التى تصنف القدرات الكامنة لتخطيط الموارد وتحقيق النتائج اللازمة، أما الخارجية فتمثل النتائج التى ترتكز على الطاقة المرتبطة بالغرض التنظيمى، ويرتبط معيار

الكفاءة بمعيار الفاعلية ارتباطًا وثيقًا على اعتبار أن هناك بعض منظمات ذات كفاءة عالية ولكنها غير فاعلة أو أنها ذات فاعلية ولكنها غير ذات كفاءة.

٣- التطوير Development

وهى عملية تنظيمية يتم فيها تطبيق مبادئ علم السلوكيات والممارسات للوصول لمنظمة متقدمة تتجه نحو أهدافها، سواء لتحسين فاعلية المنظمة بشكل أكبر أو لزيادة فعاليتها وكفاءتها، كما تهدف لمساعدة الأفراد على العمل بصورة أكثر فعالية وتحسين العمليات التنظيمية.

٤- الثقة Trust

ونقصد بمعنى أدق مفهوم الثقة المؤسساتية (الثقة بالإدارة)، أو ما يسمى بالثقة غير الشخصية والتى تعرف بأنها الشعور بالثقة حول قيام المنظمة بتحديد وفرض القوانين والسياسات والتنظيمات التى تحمى حقوق الفرد وتتجنب إيقاع الأذى به، فهى تعتمد بشكل أساسى على الخصائص المدركة من النظام أو المؤسسة والتى تزرع شعور الثقة بدلاً من الخصائص الفردية للموثوق به [٣٥] وفى سياق هذا المفهوم يركز "فوكس" على فكرة أن الثقة والارتياب مكونان متضمنين فى القواعد والأدوار والعلاقات التى يفرضها بعض الناس على الآخرين أو يسعون إلى جعلها مقبولة بواسطة الآخرين، وتتضمن القواعد كل من المفاهيم الرسمية وغير الرسمية[٣٦].

٥- الزمالة (القابلية الاجتماعية) Associability

عرف كل من (Lean & Buren) الزمالة بأنها: إحدى أهم عناصر رأس المال الاجتماعى التنظيمى، والتى تتمثل برغبة الأفراد وقابليتهم لتحقيق أهداف المنظمة من خلال العمل الجماعى، كما أنها مجموعة من المنافع يجنيها الأفراد فى المنظمة بحكم مشاركتهم فى جماعات العمل، فضلاً عن كونها

استعدادًا وقدرة المشاركين على إخضاع الأهداف الفردية إلى الأهداف الجماعية[٣٧].

الاستغراق Engagement

أصبح استغراق الفرد مفهومًا أساسيًا فى المنظمات الكبيرة أو الصغيرة، ويعد الاستغراق عملة ذات وجهين هما: المعرفة المطلوبة لأداء الوظيفة بكفاءة، والدافع لتطبيق تلك المعرفة. وهى عملية اجتماعية يصبح الأفراد من خلالها مشمولين فى الاستراتيجية والتغيير من خلال عملهم اليومى[٣٨].

وفى هذا الخصوص ذكر (leana & Buren) أن هناك جملة فوائد عملية، يمكن أن تحققها المنظمة، من جراء إيجاد وتطوير رأس المال الاجتماعى المؤسسى، والتى تم حصرها على سبيل الذكر، بما يأتى[٣٩]:

١- ترسيخ قيم الالتزام المنظمى.
٢- تحقيق ما يسمى بالعمل ذو الأداء العالى.
٣- المساهمة فى تعزيز العمل الجماعى.
٤- تطوير رأس المال الفكرى.
٥- تقليل تكلفة المحافظة على العاملين وزيادة الدعم لهم.
٦- زيادة فرص الإبداع وتعزيز قوة التعلم الفردى والجماعى.

بالإضافة إلى أن لرأس المال الاجتماعى مجموعة من الإنجازات على مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع يستطيع تحقيقها من خلال البنية المؤسسية بشكل عام ومن ضمنها الآتى[٤٠]:

١- بناء مؤسسة على درجة عالية من الكفاءة تحوز على ثقة الجميع.
٢- بناء علاقات أخلاقية أساسها الصدق والوفاء والخير والاحترام والتعاون.
٣- بناء علاقات اجتماعية للفرد بينه وبين المجتمع وداخل المؤسسة.
٤- تمكين العاملين فى المؤسسة وأبناء المجتمع من تحقيق ذواتهم.

ويمكن تفسير هذه الإنجازات التى يحققها رأس المال الاجتماعى على المستوى المؤسسى من خلال عدة عوامل تؤدى بالروابط الاجتماعية داخل المؤسسة من الوصول للعوائد المرغوبة ومن هذه العوامل الآتى[٤١]:

العامل الأول : تدفق المعلومات بين ثنايا الشبكات والروابط الاجتماعية.

العامل الثانى: تجميع وبلورة والتعبير عن مصالح الأعضاء، ولعب أدوارًا متباينة فى رفع مستويات الشفافية، ومساءلة المؤسسات الحكومية والخاصة على السواء.

العامل الثالث : امتلاك الفرد العضو ملكات اجتماعية بما يتاح له من موارد نتيجة الانفتاح على الموارد المتمثلة فى علاقات اجتماعية ووسائل اتصال ومعارف وخبرات جديدة.

العامل الرابع : الدعم النفسى للأفراد والأعضاء فى الروابط والمؤسسات المدنية ويتمثل فى الشعور بالانتماء إلى شبكة أمان اجتماعى مكونة من أشخاص يتشاركون نفس الاهتمام والمصلحة المادية أو المعنوية مما يشعرهم بروح التضامن.

وإمعانا لاستفادة المجتمعات المدنية المعنية برأس المال الاجتماعى المؤسسى يؤكد بوتنام أن إفادة المواطنين منه يرجع أن يكونوا مهتمين بالمصلحة العامة والثقة والتسامح والتعاون[٤٢] ففى كثير من دول العالم النامى، ومن بينهما مصر، هناك ضرورة للإفادة من بناء رأس المال الاجتماعى المؤسسى وهو ثابت نجاحه فى العديد من المشروعات التنموية، فعلى سبيل المثال فى خبرة الرى فى مالاوى فى نهاية الستينيات من القرن العشرين والتى قامت فى الأساس على بناء علاقات مؤسسية تمتد قوتها من الأشكال التقليدية للتضامن فى العلاقات الريفية، وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها وقدرتها على توفير قيادات مجتمعية منتخبة قادرة على إدارة المهام المطلوبة منها[٤٣].

وعليه فهناك علاقة وثيقة الصلة بين مفهوم المؤسسية والديمقراطية فى دعم وتعزيز رأس المال الاجتماعى فى الوقت ذاته الذى يعمل رأس المال الاجتماعى كخطوة أولى فى الاتجاه الصحيح كشرط أساسى للأداء المؤسسى الرشيد والديمقراطية[٤٤]، فهناك جدل كبير حول رأس المال الاجتماعى وقيمته فى دعم السياسات الديمقراطية فى المجتمعات الحديثة، تعتمد على الأداء المؤسسى داخل المنظمات مثل جماعات المصلحة والمؤسسات المدنية (كالأحزاب السياسية)، والحركات الاجتماعية والمؤسسات التطوعية حيث يعمل المجتمع المدنى الفعال بمؤسساته المختلفة بخلق دولة قوية وديمقراطية مزدهرة، تقوى على تحدى سياسات النخبة وذلك بمقتضى فكرة الحكم الذاتى للمواطنين فى المجتمع[٤٥].

وعليه يرى " بوتنام " أن رأس المال الاجتماعى لا بد أن يتم إنتاجه على المستوى الجماعى؛ حيث تسمح شبكة الانخراط المدنية للأفراد بإنشاء التبادلات المنتظمة التى تنطوى على التواصل والتعاون من أجل أهداف مشتركة لتنظيم هذه القوى وحل معضلات العمل الجماعى، ومن ثم فإن هذه المؤسسات تخلق أيضًا المعايير التى تنظم سلوك الأعضاء وتضع ما ينبغى القيام به من أمور من أجل الحصول على النتيجة المتوخاه من هذه المعايير، فضلا عن أنها تغرس فى الناس الشعور بالتبادلية وتضامن الجماعة التى تشجعهم على التعاون معًا وعلى القيام بأشياء من أجل بعضهم البعض على أساس اليقين بأن هذه الإجراءات سوف تساعد فى النهاية جميع الأطراف المعنيين على بلوغ الأهداف المشتركة[٤٦].

ومن هنا وكغيرها من المنظمات تمتلك الأحزاب السياسية المعايير الداخلية (المؤسسسية) التى تنظم أنشطتها، كما يُعبر عنها من خلال دساتيرها ولوائحها، فهى تُعبر عن غرض الحزب وقيمه وتكوينه، وواجبات ممثليه

وأعضائه، والأهم من ذلك إجراءات النشاط الحزبى، وعلى الرغم من أن لكل حزب معايير مختلفة، وفقًا لإيديولوجيته الخاصة وأهدافه السياسية، فإن معظم هذه القواعد موجهة إلى غرس قيم من قبيل الانضباط والتنظيم والتعاون فى نفوس أعضاء الحزب. ومن ثم لدى الأحزاب وسائل لإنفاذ امتثال الأعضاء لأهداف الحزب وهو التعزيز الإيجابى "الحوافز النقدية، والتضامنية، والتى تشجع الحزبيين على الامتثال إلى السلوك المتوقع منهم. وهناك أيضًا على الجانب الآخر الجزاءات والتى تعمل على الإنفاذ السلبى "للمعايير الحزبية عن طريق العقوبات الداخلية للأحزاب وهى ما تشكل رأس المال الاجتماعى داخل الأحزاب وتسمح للأعضاء بتنسيق الجهود الجماعية(٤٧).

ومن ثم فإن الحزب السياسى هو مصدر لرأس المال الاجتماعى بكونه يسمح للأفراد بالتنسيق من خلال معاييرهم وإجراءاتهم، وقواهم المتفرقة من أجل تعزيز المصالح المشتركة، فالناس يخلقون الأحزاب لأنها هى أنسب الأدوات للتعبير عن آرائهم السياسية، وجعل مطالبهم مرغوب فيها للسياسة العامة وعلاوة على ذلك فإنها تنظم النشاط المدنى من خلال المنابر السياسية وتقديم المعلومات الأساسية لأبناء المجتمع إزاء مختلف خيارات وبدائل الاتجاه السياسى(٤٨).

وكون الأحزاب السياسية مقدمة لرأس المال الاجتماعى فإن ذلك يعود بالنفع ليس فقط على أعضاء الحزب، بل أيضًا على المجتمع بشكل عام وخير مثال على ذلك هو دور الأحزاب فى الاهتمام بالتمثيل والمشاركة السياسية، فضلاً عن معايير السلوك السياسى من خلال بناء ذهنية سياسية للمواطنين الذين يشاركون فى هذه المنظمات والأهم من ذلك تنتج الأحزاب القيادة السياسية اللازمة للمنظمة السياسية والاجتماعية(٤٩).

وعلى الجانب الآخر نجد أن الأحزاب تنتج منتجات ثانوية قد لا تكون مفيدة للمصلحة العامة وهو ما عبر عنه "بيير بورديو" فى إطار عرضه للجانب المظلم لرأس المال الاجتماعى حيث تكشف نظريته عن أن رأس المال الاجتماعى قوة سلبية على المجتمع، باعتبار أن الجماعات تخلق منافع لأعضائها على حساب الآخرين والغرباء عنها.

ولذلك صنف بوتنام "المؤسسات وفقًا للتصنيف الذى قدمه لرأس المال الاجتماعى وعلى أساس نوع الرابطة التى تجمع أعضاء هذه المؤسسات إلى نوعين(٥٠):

١- مؤسسات مجتمع مدنى خاصة : وهى المؤسسات التى يقوم بتأسيسها عدد من الأفراد ممن تتقارب مصالحهم، فيتحدون فى هذه التنظيمات لخدمة أهداف مشتركة، فهم متشابهون فى الأهداف ويسعون لخدمة مصالحهم.

٢- مؤسسات مجتمع مدنى رابطة: وهى المؤسسات التى تنشأ بين عدد من الأفراد المتفاوتين فى الأفكار والخلفيات الاجتماعية والثقافية، حيث ينضمون لهذه المؤسسات لخدمة أهداف عامة أو للدفاع عن قضايا بعينها.

ومن ثم ووفقًا لنوعية المؤسسات سواءً أكانت رابطة أم خاصة تحدد نوعية رأس المال الاجتماعى الذى يتم تكوينه، فالمؤسسات الخاصة تقوم بتكوين رأس مال اجتماعى خاص لا تمتد فائدته خارج حدود أعضاء الجماعة، أما المؤسسات الرابطة فتقوم بإنتاج رأس مال اجتماعى رابط تمتد أثاره إلى المجتمع المحيط وتتجه هذه الآثار فى إنتاج المزيد من الثقة داخل المجتمع والاهتمام بالشأن العام والمشاركة فى شئون المجتمع(٥١).

وفى هذا الشأن يرى "يوسلنر" أنه إذا اتبعنا فرضية رأس المال الاجتماعى القائلة بأن المنظمات الطوعية تنشئ رأس المال الاجتماعى من

خلال مساعدة الناس على التفاعل مع الآخرين وإقامة أواصر الثقة التى تسمح بتنظيم العمل الجماعى فإن الأحزاب السياسية قد فشلت فى تلبية هذا المعيار، فيدعى "يوسلنر" أن الأحزاب السياسية لا يمكن أن تكون مصادر لرأس المال الاجتماعى لأنها لم تكن مهتمة بوجود عضوية تشارك بنشاط فى المنظمة فهى كرست ذاتها لكسب الانتخابات والحكم، وعلاوة على ذلك – وباعتبار أن معظم أعضاء الأحزاب الكبرى يمارسون الحزبية من خلال التبرعات ورسوم العضوية–، فإنهم نادرًا ما تتاح لهم الفرصة للوجود معًا والاختلاط مع بعضهما البعض وبالتالى لا تستطيع الأحزاب أن تنتج رأس المال الاجتماعى لأنها لا تتيح الفرصة لإقامة هذا النوع من التفاعلات المنتظمة التى تساعد على بناء علاقات الثقة وتعزيز النشاط الجماعى لأعضائها(٥٢).

كما أن الأحزاب السياسية لا يمكن أن تتحمل الكثير من المشاركة فالأحزاب لا تحتاج إلى الصداقة الحميمة، ولكن تحتاج الأحزاب فقط لحشد ناخبيها يوم الانتخابات، ولذلك فهى فى وضع متناقض لكونها تحتاج من يزودها بالموارد المالية والعمالة المهنية اللازمة لتنظيم وإدارة الحملات الانتخابية والدعائية. وبنفس الطريقة، فإنها تحتاج إلى المواطنين المخلصين للقيام بهذا العمل الشاق فى الحملات الانتخابية وحشد الناس للتصويت، وعلى الجانب الآخر يجب أن تحد الأحزاب من مشاركة هؤلاء الأعضاء، ولا سيما ذوى وجهات النظر المثالية القوية، ولذلك يرى "يوسلنر" أن الأحزاب التى تسعى للفوز فى الانتخابات لديها حافز للحد من الديمقراطية التشاركية فالكثير من رأس المال الاجتماعى يمكن أن يخص أحزاب ضعيفة لا يمكنها خوض الانتخابات(٥٣).

وفى السياق ذاته يشير "كانز ومايز" إلى أن الأحزاب ترسخ نفسها تدريجيًا فى بنية الدولة، عبر ربط بينتها التشغيلية بالمكاتب الحكومية، وبالتالى

فليس هناك منافسة حزبية حقيقية فجميع الأحزاب فى محاولتها للبقاء على قيد الحياة ستوافق ضمنيًا على المشاركة فى استخدام موارد الدولة وسوف توحد قواها لمقاومة التحديات من الجهات السياسية الفاعلة الجديدة، وعليه تتحول الأحزاب من التصرف كوسطاء للقطاعات الاجتماعية المختلفة إلى كيانات فرعية للدولة، مستخدمة الأجهزة الحكومية كمكاتب للمحسوبية الحزبية، ومن ثم فلا تتنافس الأحزاب بالضرورة على السياسة أو المصالح الاجتماعية، لأن هدفها الأساسى هو الحفاظ على الوضع القائم(٥٤). ففى ظل نظام المحسوبية هذا، بدلاً من رجوع الأفراد إلى فروع الدولة ووكلاء الوساطة فإنهم سوف يذهبون مباشرة إلى قادة الأحزاب من أجل تسهيل المعاملات وتسوية المظالم وتصبح الأحزاب جزءًا من الدولة ومالكتها، وتصبح الأحزاب الكيانات التى تأذن بتوفير السلع والخدمات، وفى ظل هذه الظروف فإن العلاقات الزبائنية (الزبون – العميل) تتطور إلى بنية خارج إطار المعايير الديمقراطية والقانونية، مختلقة قواعدها الخاصة بربط العملاء بالزبائن فى علاقات غير متكافئة من التبعية والاستغلال(٥٥).

وعلى الرغم من ذلك وبغض النظر عن وجهة نظر "بوتنام" و"كولمان" و"بورديو" فإنه من الواضح أن الأحزاب السياسية لا تزال تشكل مصدراً مهمًا من مصادر رأس المال الاجتماعى المتعلق بالجانب السياسى لكونها قادرة على تجميع الأصوات المتناثرة فى صوت واحد ذى سلطة جماعية يسمح لهم بالوصول إلى السلطة كما يحقق لهم أهدافهم المرجوة ، فضلاً عن كونها تنتج النخب الحاكمة التى تدير شئون المجتمع.

وبناء على ذلك قد تكون الأحزاب السياسية قادرة على إنتاج رأس المال الاجتماعى المفيد أو السلبى، ومن ثم فإن ما يحدد النتيجة هذه أو تلك هو البيئة السياسية التى تعمل فيها هذه الأحزاب أو على وجه التحديد السياق

الديمقراطى التى تنشأ وتتطور فيه هذه الأحزاب باعتبار أن الأوضاع المؤسسية هى ما تؤثر على النشاط الحزبى وبالتالى على نوع رأس المال الاجتماعى الناتج عن هذه الكيانات وبالتالى تساعد الظروف المجتمعية لهذه الأحزاب على نشوء رأس مال اجتماعى مفيد ومعزز للديمقراطية داخل المجتمع .

وفى سياق متصل يوضح "وينتجتون" أن رأس المال الاجتماعى يجب أن يوضع ضمن السياق السياسى والمؤسسى لأنه بدون الانتباه إلى المؤسسات السياسية قد يوجه رأس المال الاجتماعى ضد أعضاء المجتمع الآخرين، ولذلك فلا بد من وجود إطار ديمقراطى يلزم الأحزاب أن تخدم مصلحة المجتمع ككل. وأن تكون الشبكات داخل الأحزاب السياسية من نوع التجسير الأفقى من أجل تعزيز أفضل للمساواة فى المشاركة وتسهيل نقل المعلومات كما يؤكد بوتنام على ضرورة أن توجد الديمقراطية جنبا إلى جنب مع معايير التبادلية والثقة التى تنبثق منها لتسمح للأحزاب أن تغرس فى أعضائها الإحساس بالواجب المدنى والاحترام للمصلحة العامة(٥٦). وليس فقط مصالح أعضائها وبالتالى فالأحزاب هى أكثر الاحتمالات لتعزيز المشاركة المدنية والمعايير المدنية من قبيل الوعى الجمعى والتسامح والتعاون فى النظام الديمقراطى، الذى يوفر للأحزاب إطارا واضحا للعمل ويغرس فى أعضائه شعوراً بالثقة الاجتماعية(٥٧).

فعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية تنشأ من الحاجة الجماعية لتنظيم العملية السياسية من أجل تحقيق أهداف معينة والتى يمكن أن تكون عمومية كما هو الحال فى إقامة نظام ديمقراطى أو خاصة كما هو الحال فى خلق الهوية السياسية أو فى تطوير الأفكار السياسية، إلا أنها توفر للأفراد – بشكل عام– القدرة على الاتصال بالآخرين وخلق علاقات من شأنها أن تتيح لهم الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف جماعية أو خاصة فتواجد رأس المال الاجتماعى داخل أروقة الأحزاب السياسية هو من الأهمية بمكان باعتباره

يجعل من الأفراد قادرين على تطوير الإحساس بالانتماء للمجتمع الذى يفضل بزوغ ثقة المجموعة وهى أمر ضرورى للنشاط الحزبى لأنها تسهل التعاون بين الأعضاء وبالتالى تنسق الجهود الجماعية[٥٨]. وهذا ما يجعل الأفراد داخل الأحزاب السياسية قادرين ليس فقط على تحقيق الأهداف المشتركة بينهم ولكن من خلال تلك المعايير الداخلية ترشد أعضاء المجموعة إلى العمل معاً لتحقيق الأهداف الخاصة المتعلقة بهم كأفراد داخل المجتمع .

وعلى الجانب الآخر لا يمكن أن يتشكل رأس المال الاجتماعى ألا من خلال الأحزاب أو الكيانات المشابه له باعتباره أحد الموارد الملازمة للشبكات، فهو جزء لا يتجزأ من العلاقات مع الآخرين لكونه لا يشكل خاصية للفرد لأنه حتى عندما يتمتع بفوائد هذه العلاقة شخصياً، فإنه لا يزال لا يمكنه الحصول على هذه الفوائد بنفسه فالوصول لهذه الفوائد يأتى فقط من خلال التعامل مع الآخرين، ولذلك فالناس لا يملكون رأس مال اجتماعى ولكنهم ينتمون إلى الشبكات التى تمتلك رأس المال الاجتماعى[٥٩].

ومن هنا فالعلاقة بين رأس المال الاجتماعى والأحزاب السياسية هى علاقة ترابطية تشاركية، يتكامل فيها الاثنان معًا فالأحزاب السياسية تقدم لرأس المال الاجتماعى البيئة المناسبة لنموه وتعزيزه، ورأس المال الاجتماعى يعمل ليس فقط على تعزيز التعاون والتسامح والعمل المشترك، ولكن أيضا على تطوير الأداء داخل الأحزاب السياسية من خلال أعضائها وتحسين الأداء داخل المجتمع أجمع، وباعتبار أن رأس المال الاجتماعى الذى يتم خلقه ضمن الجمعيات التطوعية بشكل عام والأحزاب السياسية بشكل خاص يمكنه أن يساعد المجتمع فى التقدم الديمقراطى؛ فالمشاركة فى الشبكات التطوعية تعلم الناس المهارات المدنية وقيم الاحترام والتسامح التى تعتبر حاسمة بالنسبة للديمقراطية .

ولا ننسى فى هذا الإطار أن رأس المال الاجتماعى والأحزاب السياسية يشكلان أيضًا مصدرًا للوحدة الاجتماعية من خلال هذه التبادلات وخلق المعايير الفعالة للنظام الاجتماعى، وعليه يؤكد كولمان أن المعايير الفعالة لا تساعد فقط على تنظيم النشاط الاجتماعى فى تحقيق الأهداف الجماعية ولكنها أيضاً تحظر السلوك الإجرامى وتشجع على الابتعاد عن الأنانية وهذه القواعد والمعايير هى التى تبنى الدول الغنية[٦٠]، فحيثما يوجد رأس مال الاجتماعى يسهل التعاون من أجل المنفعة المتبادلة وعليه يكون التعامل الاقتصادى والسياسى جزءًا لا يتجزأ من شبكات التواصل الاجتماعى الكثيفة، وتقل على أثره الحوافز الانتهازية والمخالفات[٦١].

ثالثا : رأس المال الاجتماعى فى مصر

يعد رأس المال الاجتماعى شكلاً من أشكال التفاعل الاجتماعى مع الدولة وقد نما رأس المال الاجتماعى فى مصر منذ بداية القرن التاسع عشر وظهر رأس المال الاجتماعى على المستويات التالية[٦٢]:

- على المستوى الرسمى: تعد الأنشطة الفعالة لكل من الاتحادات، النقابات المهنية، الأحزاب السياسية من المؤشرات على تواجد رأس المال الاجتماعى فى مصر.
- على المستوى غير الرسمى: اشتراك مجموعة من الأفراد سواء فى المناطق الحضرية أو الريفية، إلى جانب الطبقة المتوسطة فى تقديم المساعدات الاجتماعية غير الرسمية (وتعرف هذه المجموعات باسم الجمعيات).
- وجود بعض الأنماط الأخرى التى تعد وسط بين رأس المال الاجتماعى الرسمى وغير الرسمى وهو ما يطلق عليه The self – help efforts والذى يتم فى أغلب الأحيان بالتعاون مع الحكومة لتمويل الخدمات الأساسية.

وتتعدد مجالات استخدام رأس المال الاجتماعى فى مصر فعلى سبيل المثال لا الحصر يستخدم رأس المال الاجتماعى فى المجالات التالية[٦٣]:

- المجال البيئى: حيث تقوم بعض الجمعيات الأهلية ببعض المشروعات الخاصة بحماية البيئة.
- المجال الصحى: هناك جمعيات أهلية لديها مستشفيات وتقدم خدمات صحية وتقدم التوعية الصحية والمشاركة فى بعض الحملات الصحية كالحملات الخاصة بالتطعيم ضد شلل الأطفال.
- المجال الاجتماعى: كالمساهمة فى محو الأمية، والتخفيف من حدة الفقر بالإضافة إلى العديد من الخدمات الاجتماعية الأخرى.

بالرغم من توافر رأس المال الاجتماعى فى الآونة الأخيرة من خلال ظهور أشكال حديثة لرأس المال الاجتماعى إلا أن مصر مازالت تعانى من بعض العوائق التى تحول دون زيادة فعالية رأس المال الاجتماعى[٦٤]، حيث تتعدد هذه العوائق كما أنها قد تكون فى الوقت نفسه من أسباب ازدهار ونمو رأس المال الاجتماعى ومن أهم هذه العوائق[٦٥]:

١- الثقافـــة

تعد الثقافة أحد المكونات الأساسية لرأس المال الاجتماعى فى أى مجتمع وبالنسبة للمجتمع المصرى تمثل المصدر الأول والأهم لرأس المال الاجتماعى، ولكن الثقافة السياسية فى مصر تقوم على المعرفة بالأشخاص أكثر من المؤسسات وذلك نظرا لارتباط العمل السياسى فى مصر بالأشخاص وهذا نتاج تعرض المجتمع المصرى لفترة كبيرة من الحكم الفردى، وبصفة عامة فإن الثقافة السياسية فى مصر مبنية على الشك والحذر فى التعامل مع الآخرين وإعطاء الأولوية للمصلحة الشخصية، وكان نتيجة ذلك أن ساهمت الثقافة

المصرية فى تكوين نمط من رأس المال الاجتماعى يتجسد فى اعتماد الأفراد على ولاءاتهم الأولية فى تلبية احتياجاتهم.

٢- الـديـــن

يلعب الدين دورا محوريا فى كافة المجتمعات وخاصة المجتمعات التقليدية، ويتسم المجتمع المصرى منذ القدم بإعلاء قيمة الدين واحترام الديانات السماوية، وفى مصر يقوم التيار الدينى بتقديم المساعدات والخدمات للأهالى لتحسين أحوالهم المعيشية على المدى القصير، والملاحظ على التيار الدينى بصفة عامة والإسلامى بصفة خاصة أنه لم يهتم بخلق ثقافة تطوع حقيقية، ولذلك لم يسهم الدين فى تكوين رأس مال اجتماعى رابط يساهم فى تنمية المجتمع، بل إنه ساهم فى إضعاف ثقة فئات المجتمع من أبناء الديانات المختلفة فى بعضهم البعض وأدى إلى تكريس العزلة والكراهية بين فئات المجتمع المختلفة ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للأقباط فقد قاموا بالانعزال داخل الكنيسة وأصبحت هى المجتمع الذى يعيشون فيه واختفى إحساسهم بأهمية دورهم داخل المجتمع.

٣- الأســـرة

تمثل الأسرة البيئة الأولية التى يتشكل فيها وعى الفرد ومعرفته بالعالم من حوله وتشكل الأسرة محور العلاقات والتوازنات فى المجتمع المصرى إذ يعتمد عليها الفرد اعتمادا شبه كلى فى الحصول على كافة احتياجاته، وقد أدت هيمنة علاقة التابع داخل الأسرة إلى انتقال هذا النمط إلى الحياة السياسية واعتمد الفرد بشكل أساسى على المؤسسات الرسمية فى تلبية احتياجاته، على الرغم من عدم الثقة فيها وانتقلت الشخصية والشللية، وسيطرة علاقات القرابة على الحياة السياسية ابتداء من تولى المناصب الإدارية وحتى تقلد المناصب

السياسية وهذا ما أكده روبرت اسبرج بورت Robert Springport فى دراسته عن تأثير العلاقات الأسرية على السلطة فى مصر.

٤- المجتمع المدنى

يشكل المجتمع المدنى أحد أهم مصادر رأس المال الاجتماعى باعتباره البيئة التى تتكشل فيها رأس المال الاجتماعى فى صورته الإيجابية، وبالنظر إلى الحالة المصرية يوجد عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدنى إلا إنها غير فاعلة، كما أن العضوية فى بعض هذه التنظيمات هى عضوية غير تطوعية، حيث العلاقة بين العضو والمؤسسة تكاد تكون منعدمة، حيث تتوقف العلاقة بين العضو والمؤسسة على تسديد الاشتراكات السنوية ويحصل منها على بعض الخدمات، كما هو الحال بالنسبة للنقابات المهنية لارتباط ممارسة بعض المهن بكون الشخص عضوا فى النقابة.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فى مصر، فقد واجهت الأحزاب السياسية المصرية العديد من التحديات التى حالت دون تطورها وهددت وجودها ذاته وهى تحديات قانونية ومجتمعية وثقافية، فضلا عن التحديات النابعة من أداء الأحزاب نفسها[٦٦]، وعليه جاء الانتقال نحو التعددية السياسية فى الدول العربية ومن بينها مصر هش ولم يتسمم بالجدية، لأن هذه التحولات جاءت أساسا من أعلى أى بمبادرات من القيادات الحاكمة، وذلك فى سعيها للبحث عن مصادر بديلة للشرعية بعدما تآكلت أسس ومصادر شرعيتها القديمة، ومحاولـــة الأنظمـة احتـواء القوى السياسية والاجتماعية الصاعدة لتمكينها من ممارسة ما يسمى بالتنفيس السياسى عبر بعض الأطر المؤسسية المشروعة [٦٧].

وعليه انقسمت المعوقات إلى قسمين وهى :

أولاً : القيود التى يفرضها الحزب الحاكم:

ثانياً: المعوقات التى ترجع إلى الأحزاب السياسية ذاتها :

١- غياب الديمقراطية الحزبية .

٢- عدم وضوح أيديولوجية للحزب .

٣- عدم الاستناد إلى قاعدة جماهيرية .

٤- سيطرة المصالح الاقتصادية الكبرى على الأحزاب .

وتلخيصا لما سبق ودون الدخول فى تفاصيل كل نقطة قد تحتاج إلى صفحات وصفحات فإن الأحزاب السياسية فى مصر تعانى من مشكلات تتعلق بالنظام السياسى نفسه ومشكلات أخرى تتعلق بالأحزاب ذاتها، فما يفرضه النظام من عوائق تقف حائلاً أمام الأحزاب كثيرة منها ما يتعلق بتواجد أجهزة الأمن من خلال عملائها داخل الأحزاب، ومنع استفادة الأحزاب من الموارد القومية للدولة ومنع ممارسة الأحزاب لنشاطها داخل الجامعات والمدارس ... إلخ، أما فيما يتعلق بالأحزاب ذاتها فهناك غياب للاجتماعات التنظيمية للأحزاب فلا يعقد اجتماع ذو أهمية كبيرة إلا إذا كان هناك مشكلة خاصة بقيادة الحزب، ناهيك عن الأنشطة التثقيفية للأحزاب، فهى نادرة الحدوث فى معظم الأحزاب، بالرغم من أنها الجسر الذى تتواصل من خلاله الأحزاب مع الجماهير على أرض الواقع، والعمل على جذب المزيد من المؤيدين كما أن هناك غيابًا للتجنيد السياسى، فليس للأحزاب أى صفوف من الدرجة الثانية أو حتى الثالثة للصعود يومًا إلى ناحية القرار داخل الحزب.

وعليه فإن كل هذه المشكلات سواء الداخلية منها أو الخارجية تجعل الأحزاب بعيدة عن ممارسة وظائفها المتعارف عليها فى النظم السياسية المتقدمة، مما يكون له بالغ الأثر على أداء الأحزاب المؤسسى وتوافر الشروط

الأساسية باعتبارها مؤسسة تقوم على عدة مقومات ولها مواصفات خاصة، تستطيع بها أن تضطلع بمهامها المختلفة للوصول إلى أهدافها الموضوعة والمحددة مسبقاً .

ومن ثم فلكى تكون الأحزاب السياسية فى مصر ذات فاعلية فإن ذلك لن يتم دون توسيع معدلات المشاركة الشعبية، وقدرتها على توفير مساحات الفعل الاجتماعى والسياسى الديمقراطى النشط، والتكيف مع التعددية وفعل تداول السلطة [٦٨].

ومن ثم تقاس الفاعلية السياسية للأحزاب فى مجتمعاتها بعلامات ومؤشرات ودلالات محددة، تلك العلامات التى توضح حجم ومدى ومستوى النفوذ السياسى للحزب بين الفئات والطبقات والجماعات فى المجتمع كعدد ممثلى الحزب فى المجالس المحلية والنيابية وداخل النقابات، كما أن هناك مؤشرات تنظيمية ترتبط بالنفوذ المعنوى للحزب بين أفراد وجماعات النخبة السياسية والثقافية، كحجم العضوية الحزبية الفاعلة وتوافر القيادات الفكرية والسياسية والثقافية للحزب، وقدرته التنظيمية على استيعاب وتدريب وإنتاج قيادات جديدة [٦٩] .

المراجـــع

١- أمل محمد عبد الرحمن بشير، دور العمل التطوعى فى تعزيز قيم رأس المال الاجتماعى دراسة حالة متطوعى جمعية الهلال الأحمر الفلسطينى فى قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ٢٠١٦، ص ٩٨.

٢- Heidi R. Salazar Villalba: Social Capital Parties and Democracy, Master of Arts, the Faculty of Graduate Studies, University of Alberta, Spring 2007, pp. 65 – 66.

٣- نور عادل رحال، مؤسسات المجتمع المدنى وإنتاج رأس المال الاجتماعى دراسة ميدانية على عينة من قيادات ومنتسبى مؤسسات المجتمع المدنى فى مدينة عمان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٤، ص ٥٦.

٤- زيبرى رمضان، مسئولية رأس المال الاجتماعى تجاه تحقيق تنمية بشرية مستدامة.. متاح على موقع:http://www.ahewar.org

٥- سامح فوزى حنين، دور رأس المال الاجتماعى فى المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ٣٣٤.

٦- إنجى محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدنى فى تكوين رأس المال الاجتماعى دراسة حالة للجمعيات الأهلية فى مصر، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول ، ٢٠٠٩، ص ٥٩.

٧- المرجع السابق، ص ٦٠.

٨- Francis Fukuyama : Social Capital, The Tanner Lectures on Human Values (Delivered at L, Brasenose college, Oxford May 12, 14 and 15, 1997, p. 177.

٩- صفاء أحمد شحاتة، رأس المال الاجتماعى وإسهاماته فى ضمان جودة التعليم العالى واعتماده فى المجتمـــع المصـرى، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت (الحولية ٣٣) يونيو ٢٠١٣، ص ٣٢.

١٠- عبد الرحمن سمير طعيمة، دور رأس المال الاجتماعى فى التنمية، المكتب العربى، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٥ ، ص ٩٨.

١١- Benedicte Bull :Social Capital, Civil Society And The Democratic Welfare State in Norway : Is there a Link and does it have any Relevance For Latin America? International Social Capital, Ethics An Development Day, Inter American Development Bank, Washington, Dc February, 24, 2006, p.26.

١٢- Francis Fuhyyanma :Social Capital and Development : The Coming Agenda, SAIS. Review, Vol. 22, Winter – Spring 2002, p.26.

١٣-على الصاوى، الإصلاح البرلمانى فى الدول العربية، فى: مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسى فى الوطن العربى، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٥١٢ .

١٤- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،١٩٨٣، ص٩٠ .

١٥- نظام بركات، الأحزاب العربية ودورها فى التحولات الديمقراطية التحول الديمقراطى فى العالم العربى خلال التسعينات أعمال الندوة العلمية التى عقدت بجامعة آل البيت، تحرير حمدى عبد الرحمن، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، (١٥)،٢٠٠٠، ص٢٦٩ .

١٦- أحمد إبراهيم محمود، ثورة الديمقراطية فى الوطن العربى المسار والمآل فى حال الأمة العربية، ٢٠١٠-٢٠١١، رياح التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تحرير أحمد يوسف أمد ونيفين مسعد ، ٢٠١١ ، ص ص ١٦٦-١٦٧ .

١٧- مصطفى عبد الجواد محمود، الأحزاب السياسية فى النظام السياسى والدستورى الحديث والنظام الإسلامى، دار الفكر العربى، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٣١١ .

١٨- AieRie Lee : The Quality Of Social Capital And Political Participation in South Korea, Journal of East Asian Studies, Combridge University Press, Vol . 10, No. 3, September- December 2010, p. 47.

١٩- Pamela Paxton: Social Capital And Democracy: An Inter Dependent Relationship American Sociological Review, American Sociological Association, Vol. 67, No. 2 , April, 2002, p. 257.

٢٠- Pamela Paxton: Social Capital and Democracy: Ibid, p. 257.

٢١- عايدة صبحى أحمد أبو شمس، دور رأس المال الاجتماعى فى الحد من الفقر فى الأردن، رسالة ماجستير (منشورة)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، ٢٠١٢ ، ص ٤.

٢٢- سامح فوزى حنين، دور رأس المال الاجتماعى فى المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر، مرجع سابق، ص ٤٠.

٢٣- عايدة صبحى، دور رأس المال الاجتماعى فى الحد من الفقر فى الأردن، مرجع سابق، ص ٤.

٢٤- طلعت مصطفى السروجى، رأس المال الاجتماعى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٩.

٢٥- Jorgeno Baerenholdt and Nils Aarsaether: Coping Strategies Social Capital And Space , European Urban And Regional Studies , V.9, No.2 , 2002 , p. 155.

٢٦- أحمد زايد، الاستثمار الاجتماعى مقاربة سوسيولوجية للمفهوم فى المؤتمر السنوى الثالث عشر، الاستثمار الاجتماعى ومستقبل مصر، ٢٩ – ٣١ مايو ٢٠١١، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠١٤، ص ٣٤.

٢٧- سامح فوزى، القوة الخفية: رأس المال الاجتماعى فى المجتمع المصرى، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢، ص ٧٥.

٢٨- سامح فوزى حنين، دور رأس المال الاجتماعى فى المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

٢٩- أحمد زايد، الاستثمار الاجتماعى: مقاربة سوسيولوجية للمفهوم، مرجع سابق، ص ٣٥.

٣٠- سامح فوزى حنين، دور رأس المال الاجتماعى فى المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر ، مرجع سابق ، ص٤٢.

٣١- مجدى صابر سويدان، إسهام رأس المال الاجتماعى فى دعم عمليات البناء المؤسسى لمنظمات المجتمع المدنى، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثلاثون، الجزء السادس، أبريل ٢٠١١، ص ٢٦٦.

٣٢- مجدى صابر سويدان، إسهام رأس المال الاجتماعى فى دعم عمليات البناء المؤسسى لمنظمات المجتمع المدنى، مرجع سابق ، ص ٢٦٦.

٣٣- عبد الرضا فرج بداوى، العلاقة بين رأس المال الاجتماعى والأداء التنظيمى دراسة ميدانية فى شركة الحفر العراقية فى البصرة مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، الراق، العدد٣٦، ٢٠١٥، ص ٨٢.

٣٤- المرجع السابق، ص ص ٨٢-٨٣.

٣٥- أمل محمد عبد الرحمن بشير، دور العمل التطوعى فى تعزيز قيم رأس المال الاجتماعى، مرجع سابق ، ص ٩٦.

٣٦- كاظم أبو دوح، رأس المال الاجتماعى آفاق جديدة فى النظرية الاجتماعية، إيتراك، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٠.

٣٧- عبد الرضا فرج بدراوى: العلاقة بين رأس المال الاجتماعى والأداء التنظيمى، مرجع سابق ، ص ٨٠.

٣٨- المرجع السابق، ص ٨١.

٣٩- سعد العنزى، الاستثمار فى رأس المال الاجتماعى دروس من تجارب الشركات العالمية الكبرى، مجلة دراسات إدارية، العدد ٢، العراق ، ٢٠٠٦، ص ٨.

٤٠- جاسم الفارسى، رأس المال الاجتماعى ومكانته فى تفعيل الدور التنموى للمصارف الإسلامية ، العدد ١١٤، مج ٣٥، سبتمبر٢٠١٣، ص ٤٥.

٤١- سامح فوزى حنين، دور رأس المال الاجتماعى فى المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

٤٢- Sonja zmerli: Social Capital and Norms Of Citizenship: An Ambiguous Relationship, American Behavioral Scientist, SAGE Publications, Vol. 53, No.5 , 2010, p. 665.

٤٣- سامح فوزى، القوة الخفية رأس المال الاجتماعى فى المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص ٥٨.

٤٤- Borothstein , Dietlind Stolle: The Quality Of Government And Social Capital: A Theory of Political Institutions And Generalized Trust, Working Paper Series, Gotebory University March, 2007, p.9.

٤٥- كاظم أبو دوح: رأس المال الاجتماعى "آفاق جديدة فى النظرية الاجتماعية"، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

٤٦- Heidi, R. Villalba, op. cit., p. 77.

٤٧- Ibid., p.73.

٤٨- Ibid., p.64.

٤٩- Ibid., p.7.

٥٠- إنجى محمد عبد الحميد: دور المجتمع المدنى فى تكوين رأس المال الاجتماعى، مرجع سابق، ص٦٨ .

٥١- Heidi R. Salazar Villalbai: Social Capital Parties and Democracy, op.cit., p.69.

٥٢- Ibid., pp. 52-51.

٥٣- Ibid., p.55.

٥٤- Ibid., p.92.

٥٥- Ibid., p. 94.

٥٦- Ibid., p. 65.

٥٧- Ibid., p. 94.

٥٨- Ibid., p. 32.

٥٩- Ibid., p. 31.

٦٠- Ibid., p. 22.

٦١- William Walter: Social Capital and Political Sociology : Re-imaging Politics 2 , Sociology Journal , Volume 36, Number 2, May 2002.

٦٢- ماجد إبراهيم عثمان، سياسات تطوير رأس المال الاجتماعى للمشاركة فى التنمية المستدامة للريف والحضر ، مرجع سابق ، ص١٠.

٦٣- المرجع السابق، ص١٢.

٦٤- المرجع السابق، ص ٦٦.

٦٥- إنجى محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدنى فى تكوين رأس المال الاجتماعى ، مرجع سابق، ص ص ٩٨ : ١٠٦.

٦٦- عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية فى مصر، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٩ ، ص٢٣٦ .

٦٧- نظام بركات، الأحزاب العربية ودورها فى التحولات الديمقراطية التحول الديمقراطى فى العالم العربى خلال التسعينات أعمال الندوة العلمية التى عقدت بجامعة آل البيت، تحرير حمدى عبد الرحمن، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة لأوراق ومحاضرات (١٥)، ٢٠٠٠، ص٢٨٣ .

٦٨- محمد فرج، الحزب أم المجتمع، نواتج الانسحابية والتهميش، مجلة الديمقراطية ، العدد ١٧ ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٥ ، ص٥٧ .

٦٩- المرجع السابق، ص٥٧.

Abstract

POLITICAL PARTIES AND SOCIAL CAPITAL BETWEEN INTEGRATION AND DIFFERENCE "THEORETICAL VISION"

Eslah Abd El nasser

This research aims to clarify the role of social capital in promoting the appropriate climate for political parties to play their roles. Social Capital works to spread the values of cooperation, tolerance and participation in order to reach the common goals of the political party. Some people, however, have cooperative and participatory qualities and values of tolerance and cooperation outside the political parties, but political parties work to show these values and standards with a political view, through the activities carried out by political parties.